هموم زراعة القمح أمام أهلها

وزير الزراعة: كل الظروف الاستثنائية حدثت في موسم واحد ونعمل على تعديل خريطة الأصناف الزراعية

• الابراهيم لـ«الوطن»: بعض البذار وصلت إلى مرحلة الشيخوخة وتم إنتاج أنواع جديدة تناسب كل محافظة على حدة

• مدير الحبوب: تراجع محصول القمح جعلنا نلجأ للاستيراد بكميات كبيرة ونستنزف الاقتصاد

| هناء غانم

دعا وزير الزراعة محمد حسان قطنا إلى أهمية تعديل خريطة الأصناف الزراعية وتعديل البرنامج المقرر لإدارة محصول القمح وذلك سعياً لتحسين الإنتاج والإنتاجية والعودة إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني من هذا المحصول.

حديثه هذا جاء خلال الجلسة الحوارية التي أقامتها الوزارة لمناقشة واقع زراعة وإنتاج محصول القمح للموسم الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وأثر التغيرات المناخية فيه والإستراتيجيات المقترحة لتطويره، موضحاً أن التغيرات المناخية الكبيرة التي تواجه المنطقة والظروف المناخية المتغيرة التي حدثت هذا العام من تبدل كبير في معدلات هطل الأمطار وانحباسها في بعض الأحيان واختلاف الشدات المطرية إضافة إلى وجود ظواهر مناخية مختلفة تؤثر بشكل مباشر في الإنتاج الزراعي وفي الموارد المائية المتاحة للزراعة والسكان.

الوزير قطنا أشار إلى أن كل هذه الظروف الاستثنائية حدثت هذا العام في موسم زراعي واحد، ومنذ الشهر الرابع قمنا بتشكيل لجان بحثية على مستوى كل مناطق الاستقرار في سورية ووضعنا استمارة بحثية كبحث تطبيقي لتتبع زراعة وإنتاج محصول القمح حسب عمره الفسيولوجي وراقبنا سلوك هذا المحصول لنصل في النهاية إلى مراجعة الخريطة الصنفية المعتمدة حول الممارسات الزراعية المتبعة ومعدلات البذار والأسمدة والكميات الواجب إضافتها للمحصول، تمهيداً لوضع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ حيث تم إعداد تقرير علمي وفني لأثر الظروف المناخية وتغيراته على زراعة وإنتاج محصول القمح والإستراتيجيات المستقبلية لتطويره.

وكان الوزير قطنا قد أكد في بداية حديثه أن هذه الورشة هي استكمال لنتائج ملتقى تطوير القطاع الزراعي، ولبرنامج تطوير زراعة وإنتاج محصول القمح، حيث تم وضع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ وفق المصفوفة التنفيذية المعتمدة للمحصول.

معالجة الأسباب

وفي سياق متصل أكد مدير عام المؤسسة السورية للحبوب عبد اللطيف الأمين ضرورة دراسة أسباب تراجع محصول القمح والأهم معالجتها بغية تلافي كل الأسباب، لافتاً إلى أن الدولة تسعى جاهدة إلى زيادة محصول القمح من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج للفلاحين من بذار وأسمدة ومحروقات ومستلزمات أخرى، وفي هذا العام بالذات كانت الدولة حريصة على تقديم الأكياس للفلاحين دون تقديم ثمنها بشكل مباشر وهذا نوع من التسهيل لزيادة السرعة في تسويق المحصول، مشيراً إلى أن احتياجاتنا في سورية تتراوح مابين ٢,٢ مليون إلى ٢,٥ مليون طن من أجل مادة الخبز فقط.

وعن الورشة، أوضح أن الهدف منها ومن مشاركة كل الجهات المهنية هو تطوير محصول القمح وزيادته كماً ونوعاً لأن الإنتاج تراجع في الآونة الأخيرة وأصبحنا ملجأ للاستيراد بكميات كبيرة وهي تستنزف الاقتصاد السوري.

التغيرات المناخية وقلة مستلزمات الإنتاج

رئيس الاتحاد العام للفلاحين، أحمد صالح الإبراهيم، وفي تصريح لـ«الوطن» قال: إن هناك متابعات حثيثة من الحكومة للوقوف على الأسباب والمشكلات وعن الأسباب التي كانت سببا في تدنٍ محصول القمح ومعالجتها والتي كان منها أسباب موضوعية أهمها المناخ والتغيرات المناخية التي حدثت بالسنوات الأخيرة إضافة إلى نقص مستلزمات الإنتاج إضافة إلى تدنٍ جودة بعض البذار التي وصلت إلى «مرحلة الشيخوخة».

الأهم أن البحوث العلمية بالتعاون مع الجهات المعنية قامت بإنتاج أنواع جديدة من البذار تتحمل الجفاف وتناسب زراعة كل محافظة على حدة والأهم أن يتم تأمين مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات وتقديمها بالوقت المناسب للفلاح ودعم الفلاح بأسعار تشجيعية مجزية للمحاصيل ولاسيما القمح لتشجيعه على زراعة المحصول بمساحات أكبر.

وأضاف الإبراهيم: إن من أولويات عمل الحكومة تامين الدعم للفلاح وتشجيع الزراعة لافتاً إلى أن سعر القمح لهذه العام مجز جداً للفلاح والعام القادم سيكون سعر محصول الشوندر السكري مجزياً أيضاً.

رؤية لتحقيق معدل إنتاج عال جداً

مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية المهندس رائد حمزة قال: إن محصول القمح هو محصول أمن غذائي بالدرجة الأولى ويدخل في الكثير من الصناعات وقد عملت وزارة الزراعة على دراسة واقع هذا المحصول من حيث المساحة والإنتاج وما يؤثر في إنتاجه من عوامل مناخية وغيرها لوضع رؤية جديدة لتحقيق معدل إنتاج عالٍ جداً.

ومن الجدير ذكره أن الورشة ناقشت العديد من المحاور التي تناولت فيها آلية العمل والمؤشرات الإنتاجية لمحصول القمح والعوامل المؤثرة في تغيرات إنتاجه ضمن سلسلة زمنية، ومؤشرات التغيرات المناخية أيضاً، إضافة إلى نتائج البحث التطبيقي لرصد آثار التغيرات المناخية على سلسلة القيمة لمحصول القمح لهذا الموسم.

إطلاق برنامج دعم شحن تصدير البندورة والخيار

توجيه حكومي بشراء أكبر كمية ممكنة من البندورة وتكليف السورية للتجارة زيادة استجرارها بنسبة ١٠ بالمئة

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تكليف وزارة الصناعة – المؤسسة العامة للصناعات الغذائية باستكمال الخطوات التنفيذية للاتفاق المبرم مع الاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة السورية لاستجرار أكبر كمية ممكنة من محصول البندورة في محافظات الإنتاج وفق الطاقات الإنتاجية المتاحة للتصنيع ووفق آلية التوريد المعمول بها.

وتضمنت التوصية أيضاً تكليف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك – المؤسسة السورية للتجارة بزيادة الكميات المستجرة من محصولي (البندورة والخيار) بنسبة ١٠ بالمئة عن الكميات المعتادة وخاصة في المحافظات التي تتركز فيها زراعة هذين المحصولين من خلال الشراء المباشر من الفلاحين وذلك بالتنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين واتحاد غرف الزراعة.

كما تم تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بإطلاق برنامج دعم شحن تصدير مادتي البندورة والخيار من تاريخ الأول من الشهر الثامن ولغاية الأول من الشهر العاشر للعام الجاري بنسبة دعم ٢٠ بالمئة من أجور الشحن إلى جميع الدول وفق آلية واضحة ومحددة يتم إعدادها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وفي تصريح صحفي أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس اللجنة الاقتصادية الدكتور محمد سامر الخليل أن الهدف من هذه الإجراءات شراء أكبر كمية من المنتجات الزراعية القابلة للتصنيع من حجم الكميات المعروضة في السوق المحلية، إضافة إلى تحقيق توازن سعري مقبول للفلاحين والمستهلكين واستيعاب الكميات الفائضة من هذه المنتجات، وللتخفيف من الحلقات الوسيطة التي تزيد من الأسعار النهائية على حساب الفلاح والمستهلك.

> **وزير الاقتصاد: الهدف تحقيق توازن سعري للفلاحين والمستهلكين واستيعاب الكميات الفائضة**

وقال الوزير الخليل إن هذه الإجراءات ستسهم في تسهيل عملية تصريف محصولي البندورة والخيار وخاصة في ذروة الإنتاج، كما ستسهم في تعزيز القدرة التصديرية من خلال تخفيف الأعباء المالية المترتبة على عملية تصدير المنتجات الزراعية للموسم الحالي.

تغييرات مهمة في آلية التأمين الصحي

محمد لـ«الوطن»: تحويل أي وفر نتيجة ضبط النفقات إلى الموظفين الأكثر حاجة

| عبد الهادي شباط

اعتبر مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أنه بناءً على الخطة المعلنة بإجراء تقييم دوري للتأمين الصحي للعاملين في الدولة، وتحويل أي وفر يتم تحققه بضبط نفقاته إلى الموظفين وفق الحالات الإنسانية الأكثر حاجة، وتحقيقاً للمرونة في الاستجابة للمتغيرات في كلف الخدمات الطبية، بما يحفظ أفضل جودة للخدمة التأمينية ورقيها لموظف الدولة، أقر مجلس إدارة الهيئة جملة من التعديلات على خدمات التأمين الصحي إضافة إلى التعديلات السابقة، وأهمها: زيادة الحد المالي لبطاقة التأمين (التغطية التأمينية) من ٢٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألفاً لمن لديه أدوية مزمنة، وهو ما يعادل ٢٠ بالمئة.

حيث تبين الإحصائيات المتوافرة ونتيجة المتابعة الدقيقة بأن نحو ٩٠ بالمئة من مرضى المزمن ينتهي رصيدهم في الشهر العاشر ٢٠٢٢ أي قبل نهاية العقد بشهرين وذلك مع ارتفاع أسعار الأدوية، ومع هذا التعديل فإن هذه النسبة سوف تستهلك الـ٥٠ ألفاً خلال الشهرين المذكورين، ونرى أنهم أولوية إنسانية ومادية، وتم اقتراح هذه التعديلات والزيادة وإقرارها نتيجة الوفر الحاصل بشكل أساسي من إلزام الصيدليات بالاحتفاظ بقصاصات (أغلفة) الأدوية والوصفات الطبية، كذلك تم تخفيض نسبة الاقتطاع من الفواتير المخبرية من ٢٥ بالمئة إلى ١٥ بالمئة وهو ما يمثل تحسناً في المبالغ الصافية التي يستلمها المخبر بنسبة ١٠ بالمئة وهو يضمن استمرار الخدمة دون تحميل الموظف حامل البطاقة أي فروقات أسعار وهذه النسبة كانت تقتطع لمصلحة هيئة المخابر والمؤسسة العامة السورية للتأمين، إضافة لزيادة التعرفة الطبية للعمليات الجراحية والإجراءات داخل المشفى سواء حصة المشفى أو أجور الطبيب الجراح وفق الإمكانات المتاحة والتوازن المطلوب لضمان نجاح واستمرار الخدمة.

كما أصدرت الهيئة تعليماتها بأن يتم تحويل أجور الطبيب الجراح إليه مباشرة من شركة التأمين (شركة الإدارة) بما يضمن وصول أجوره كاملة بالسرعة التي تحفظ له جهده، وتم إلغاء التمييز في تصنيف المشافي حسب المحافظات، بسبب تشابه التكاليف حالياً في جميع المحافظات، والإبقاء على تصنيف A وB.. كما أكد محمد أن حسن الاستخدام لبطاقة التأمين الصحي يضمن استمرارية وتطوير وتحسين الخدمة وهذه سياسة المؤسسة السورية للتأمين وهيئة الإشراف على التأمين وأن أي سوء استخدام ينعكس على نفاد رصيد المؤمن له بسرعة وعدم الاستفادة من البطاقة وقت الحاجة.

إضافة إلى أن سوء الاستخدام يمثل إساءة لحامل البطاقة وحقوق باقي المؤمن لهم وللمال العام (التأمين الصحي مدعوم من خزينة الدولة)، فاستبدال الأدوية الموصوفة بمستحضرات أخرى هو سوء استخدام، وطلب تحاليل غير ضرورية أو إدخالها على النظام الإلكتروني دون إجرائها هو سوء استخدام، وإعطاء البطاقة لشخص آخر هو سوء استخدام، مبيناً أن لجنة سوء الاستخدام في المؤسسة العامة السورية للتأمين تقوم بدورها بفعالية في هذا المجال، وتم فصل العشرات من مزودي الذين أساؤوا استخدام الخدمة الطبية، وأن هيئة الإشراف على التأمين بدأت ملف ضبط الإنفاق من الشركات ذاتها، حيث تم اتخاذ إجراءات شديدة بحق من يتهاون في هذا الملف قبل أن يتم التركيز على مزودي الخدمة الطبية ثم حاملي البطاقة.

ونؤكد أن أموال هذا المشروع الوطني الإنساني الكبير يجب أن تصل إلى مستحقها الفعلي وهو المريض وضمن كل معايير الاحترام والرقي اللازم في تقديم الخدمة وهو ما نضع كل جهودنا مع المؤسسة من أجله في هذا المجال، كما أن مساعدة حامل البطاقة في هذا الأمر في منتهى الأهمية من خلال تقديم الشكاوى والاستفادة الصحيحة من البطاقة.

وبين محمد أنه يمكن الاستفادة لموظفي الدولة حاملي بطاقة التأمين من المزايا الكبيرة لانضمام المشافي العسكرية إلى شبكة التأمين ففي هذه المشافي مختصون على مستوى عال من الخبرة وموجودون على مدار الساعة، ويوجد غرف خاصة لمرضى التأمين وخدمة ممتازة معروفة في هذه المشافي سواء تأمين أو سواه.

كما أن مجلس إدارة الهيئة اتخذ قراراً سابقاً بأن يضاف إلى رصيد بطاقة التأمين ٥٠٠ ألف ليرة للعلاج داخل المشفى لمن يراجع المشافي العسكرية، انطلاقاً من فكرة تحويل الوفر المحقق من انضمامها للتأمين إلى المواطن، عدا جميع الخدمات ومنها المخابر التي كلفتها تقارب نصف كلفة التحاليل المخبرية خارجها وبالتالي يستطيع الموظف الحفاظ على رصيد بطاقته لفترة أطول.

وكان مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين برئاسة وزير المالية وافق على المقترح المقدم من الهيئة والمؤسسة العامة السورية للتأمين، والمتضمن رفع الحد المالي للتغطية التأمينية خارج المشفى من ٢٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألفاً لمن لديه أدوية مزمنة، وتخفيض الاقتطاع من أجور التحاليل المخبرية من ٢٥ بالمئة إلى ١٥ بالمئة، بما ينعكس زيادة لمصلحة المخابر بنسبة ١٠ بالمئة.

قلة الخبرة وغياب التمويل يضيعان فرصاً استثمارية كبيرة في قطاع البلديات

عباس: وجود المتعهدين ضمن المجالس المحلية يحرف الاستثمارات لتتوافق مع مصالحهم

| طلال ماضي

أكد مسؤولون ومختصون بالمجالس المحلية أن للمجالس دوراً اقتصادياً مهماً، ما زال غير فاعل على الرغم من صدور القانون الجديد للوحدات الإدارية، ما يستدعي إعادة النظر بالمشاريع الاستثمارية التي تم تبنيها على الورق، أو طرحها وبقيت ضمن الطروحات ضائعة بين قلة الحيلة وغياب التمويل.

واعتبرت خريجة المعهد الوطني للإدارة رشا عباس في تصريح لصحيفة «الوطن» أن فكرة المجالس المحلية جميلة نظرياً لكن العمل على أرض الواقع مختلف تماماً، حيث لا توجد استقلالية ولا موازنات كافية للمجالس، وحتى الموازنات الخجولة كل بند فيها يحتاج إلى مراجعة وموافقة الجهة القانونية والمالية في المحافظة والوزارة.

وأشارت عباس إلى النقص الواضح في الكوادر الفنية ضمن البلديات الذي يتجاوز ٥٠ بالمئة لدى بعضها، وهناك العديد من البلديات عملت بلا مهندس لعدة أشهر، وبعض المهندسين يجمع في عمله عدة بلديات وخاصة أصحاب الخبرة.

وحذرت عباس من وجود المتعهدين ضمن المجالس المحلية حيث يقومون بتوجيه العمل من خلالهم أو من خلال وكلائهم أو المعينين من قبلهم والقيام بالاستثمارات وفق مصالحهم، لذلك تجد أن المخالفات منتشرة وأن الاستثمارات تتجه نحو تعديل المخططات التنظيمية وبيع الفضلات، بينما الأنشطة الاستثمارية الأخرى أو حتى الاجتماعية والترفيهية والخدمية تكون غائبة تماماً.

ودعت عباس إلى ملاحقة من يؤسس للمخالفة أولاً وهو المهندس، بدلاً من ملاحقة المالك وعناصر البلديات، لكون المهندس هو من يضع أسس المخالفة ويرسم حدودها ومسارها ولا يمكن أن تبنى مخالفة من دون رسم مخطط هندسي من مهندس.

وحول الاستثمارات المطروحة في المجالس بينت عباس أنه لا يوجد كوادر لإدارتها وغالباً ما تطرح بمردود بسيط ومدفوعات غير متواترة، مشيرة إلى أن عدم تفريغ كل أعضاء المكاتب للمدن والبلدات يشتت مجهودهم والأفضل تفريغهم وتركيز مجهودهم على عمل المجلس أسوة بمجالس المحافظات ومحاسبتهم على تقصيرهم.

الخبير في عمل الوحدات الإدارية المهندس حسان علي بين أن القانون الجديد للوحدات الإدارية يهدف إلى توحيد جميع القوانين المالية المتعلقة بإيرادات الوحدات بقانون واحد، من أجل زيادة الإيرادات المالية لهذه الوحدات لكن حددت التعليمات التنفيذية للقانون بعض الرسوم المحصلة، مثل رسم إشغال الأملاك العامة عن كل متر مربع أو جزء المتر المربع بـ/٥/ ليرات سورية كحد أدنى، و/٢٠٠/ ليرة سورية كحد أقصى يومياً، والرسم المتحقق على الباعة المتجولين فقط على أساس سنوي وبشكل مقطوع وبمقدار /٥٠٠/ ليرة سورية كحد أقصى وهذه الرسوم قليلة اليوم في ظل التضخم الحاصل.

ومن الرسوم الأخرى الضعيفة على سبيل المثال لا الحصر، الرسم بالنسبة للفنادق بمختلف مستوياتها، والمشافي الخاصة والمطاعم بمختلف مستوياتها ومدن الملاهي والمقاهي والمسابح، بأنواعها بين حدين أدنى ٢٠٠ ليرة وأقصى ٢٥ ألف ليرة، هل هذه الرسوم اليوم مع هذا التضخم الكبير كفيلة بتوفير إيرادات للوحدات الإدارية لتنفيذ استثمارات؟

وأشار علي إلى أن بعض الوحدات الإدارية ليس لديها أملاك خاصة لتأجيرها أو استثمارها، وهذه الرسوم لا تصنع لها استثمارات، وبالمقابل هناك مجالس محلية لديها استثمارات كبيرة وكثيرة ومنها موسمية وتؤجر بـ«تراب المصاري»، والرسوم المحصلة منها ليرات قليلة، وهنا يجب الانتباه إلى هذه الاستثمارات والاستفادة منها وتطويرها تماشياً مع الأسعار الرائجة التي يتقاضونها من المواطنين.

وبيّن باسل حسن نائب رئيس بلدية النقيب أن الاستثمارات في البلديات بحاجة إلى تسهيلات إدارية أكثر وإلى إمكانات مادية، لافتاً إلى أن الاستفادة من أملاك الدولة وإقامة الأبنية السكنية وتأجيرها لمصلحة البلديات من شأنها أن تأتي بعوائد شهرية للمجلس البلدي، إضافة إلى أن محاولة استثمار بيع الفضلات والاستفادة من التسويات لمصلحة صندوق المجلس البلدي من شأنها تعزيز الأموال الموجودة في الصندوق.

وأوضح حسن أن المجالس البلدية في الريف يمكنها القيام بالعديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إما بالشراكة أو من خلال طرح المشاريع للاستثمار بأجر شهري وخاصة المشاريع التي تقدم خدمات على الطرق في الموسم السياحي، مشيراً إلى أن التوجه العام والاستثمار المربح اليوم هو في الدروس الخصوصية، والنوادي الصيفية، ورياض الأطفال، وتأجير صالات الأفراح، وهذه المجالس يمكنها القيام بهذه الاستثمارات والدخول بمنافسة قوية مع القطاع الخاص، وتشغيل العديد من الأيدي العاملة، معتبراً أن الاستفادة من هذه الاستثمارات بحاجة بالدرجة الأولى إلى مجالس بلدية لديها الخبرة لإدارة هذه المشاريع وخاصة في الفترة الأولى حتى تقلع وتحقق عوائد مادية.

• علي: استثمارات تؤجر بـ«تراب المصاري» وبعض الوحدات غنية بالاستثمارات وأخرى فقيرة

• زريقا: يوجد ١١٣٠ وحدة إدارية معظم استثماراتها غير فاعلة

وبيّن الأستاذ الجامعي والخبير في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الدكتور ولاء زريقا في تصريح لصحيفة «الوطن» أن الاستثمارات وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوحدات الإدارية التي تقدر بـ١١٣٠ وحدة بين مدن وبلدات وبلديات على الرغم من أهميتها ودورها في تنمية المجتمع المحلي غير فاعلة للأسف وغائبة، وقلما تجد بعض البلديات التي يكون لديها أراض تؤجرها لمنشآت استثمارية.

ودعا زريقا إلى تفعيل هذا العمل الاستثماري بين وزارة الإدارة المحلية والإدارات المعنية وحصر شامل لكل الإمكانات الاستثمارية المتاحة لهذه الوحدات الإدارية، ودراسة نقاط القوة وتوزع المشاريع جغرافياً والدخول كمساهم في تقديم العقارات والأراضي أو التمويل والقانون أتاح لها ذلك من خلال أنظمتها ولوائحها الداخلية، مشدداً على أن أي مشروع استثماري تنوي البلديات إقامته يحتاج إلى تكاليف عالية لتجهيز البنية التحتية والأراضي والعقارات وغيرها وهذه الكلف الكبيرة اليوم فوق طاقة هذه البلديات وهي بحاجة إلى الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص في هذه المرحلة لتأمين استثمارات مصاريف تشغيلها وتحويلها لمشاريع تنموية كبيرة، وهذه الشراكة يجب تكون طويلة الأجل وفق نظام (BOT)، وبعد فترة من بناء المشروع يتم استثماره من المستثمر مع عوائد تعود للوحدة الإدارية وفي نهاية المدة العقدية يعود المشروع إلى الوحدة.

واعتبر زريقا أن إقامة المشاريع الاقتصادية وخاصة الزراعية والتصنيع الزراعي في البلدات من شأنها تثبيت الأهالي في قراهم والحد من الهجرة وتأمين الحاجات الأساسية لهم بأسعار مخفضة، داعياً إلى الاستفادة من موارد البلديات وإعادة استغلالها بما يخدم المجتمعات المحلية، من خلال استثمارها بشكل أمثل وإعادة توجيهها نحو الاستثمار.